

شقها بحجة انتحالها وتطهيرها من العناصر الخذلية
امر ينتهي الى أوامير البورجوازية الصغيرة .

والقول باصلاحية وبمبينة قيادة جمعية العمال
العربية له ما يؤكده من القرائن والأدلة . فبالإضافة
الى ارتباطات هذه القيادة بحزب العمال
البريطاني ، وببعض العناصر السياسية اليمينية
الفلسطينية المشبوهة بعلاقتها بالاستعمار ، نجد
المؤلف نفسه يورد - دون قصد - « عدم الرغبة
في ان يشترك في الوفد [يقصد الوفد المسافر الى
باريس] عضو شيوعي ، لتبسك العمال العرب
بالاتجاه القومي » !! (ص ٤٠) كما انه يعترف
بانضمام سامي طه عام ١٩٤٧ الى الهيئة العربية
العليا ، وهي الهيئة التي تجمعت فيها العناصر
الإصلاحية واليمينية الفلسطينية بل وعناصر الثورة
المضادة ، والتي كانت - بلغة المؤلف - « تضم
بعض الشخصيات الفلسطينية الإقطاعية
والرأسمالية والعائلية » (ص ٤٤) . هذا في
الوقت التي كانت الهيئة تحارب فيه العصبية
والمؤتمر ورابطة المثقفين العرب . وكل هذه
المفاهيم يسارية الاتجاه . ولم يشر المؤلف الى
التصريحات العديدة التي كان يدلي بها بعض قادة
الجمعية ، وعلى وجه الخصوص سامي طه ،
والتي كانوا يتشدقون بها ببطابطة خطهم لخط حزب
العمال البريطاني ! كما أستط نهائيا اقدم جمعية
العمال - مع بعض العناصر اليمينية - على
تشكيل « حزب الشعب » المشبوه . وان كان
الكاتب قد اعترف بتأييد الحزب القومي السوري
- المعروف باتجاهاته اليمينية - للجمعية (ص ٣٩) .

وقد اتهم الخفشن الهيئة العربية العليا بقتل ميشيل
مصري عام ١٩٢٨ (ص ١٨) . هذا في حين لم تكن
الهيئة العربية العليا قد خرجت الى النور بعد ،
اذ أنشئت عام ١٩٤٦ ، والمؤكد انه يقصد اللجنة
العربية العليا ، وهي سلف الهيئة العربية ، والتي
أنشئت في نيسان (ابريل) ١٩٢٦ من ممثلي
الاحزاب العربية الفلسطينية . وحتى هذه اللجنة
لم تكن حزبا ، بل وكان ينتصها الحد الأدنى من
الانسجام . وأغلب الظن ان الخفشن كان يعني
بالهيئة العربية هنا المجلسيين ، أي أنصار الحاج
أمين الحسيني ، مفتي القدس ورئيس المجلس
الاسلامي الاعلى .

ويشير المؤلف الى « أبرز القيادات السياسية التي
وجدت في صفوف العمال وهي : ١ - تيار الحزب

الشيوعي ، ٢ - تيار الحزب الوطني - حزب
الحاج أمين الحسيني ، ٣ - تيار الحزب القومي
السوري » (ص ٢٨) ، وقد أكد على معارضة
الاتجاهين الاول والثاني لقيادة جمعية العمال
العربية . وفي هذا المجال وثق المؤلف هي خطأ
مزدوج : الاول . في قوله بان تيار الحزب الوطني -
هو حزب الحاج أمين الحسيني ، في حين ان الحاج
أمين لم يكن يعمل ضمن أي من الاحزاب
الفلسطينية ، بل كان مفهوما عنه عطفه على الحزب
العربي الذي كان يرئسه جمال الحسيني . اما
الحزب الوطني - وهو الشق الثاني من الخطأ -
فقد كان حزبا صغيرا لم يعبر الا اشهر قليلة في
العشرينات ، وقد تزعمه الشيخ سليمان التاجي
الفاروقي ، الخصم اللدود للحاج أمين الحسيني .
ولا أظن أن المؤلف يقصد هذا الحزب بكلامه ، وأغلب
الظن انه يقصد به الحزب العربي الفلسطيني .
وحين تورد المذكرات المحاولات العديدة للقيادة
الإصلاحية للحركة الوطنية من أجل « اخضاع
التنظيمات العمالية لسيطرتهم وتحطيمها في حالة
فشلهم » ، (ص ٤٣) يورد أمثلة اغتيال ميشيل
مصري عام ١٩٢٨ وحسن صدقي الدجاني عام
١٩٢٧ وسامي طه عام ١٩٤٧ . والسؤال الذي
يفرض نفسه هنا : ما علاقة حسن صدقي الدجاني
بالطبقة العاملة !؟ وهو المحامي الأرستقراطي
وقطب الثورة المضادة وسكرتير حزب الدفاع الوطني
الفلسطيني ، الذي عرّف بولائه للاستعمار
البريطاني . وقد عرف عن الدجاني انه قتل بسبب
موقفه المعادي من ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية ،
وليس أبدا بسبب انتمائه للطبقة العاملة او
الحركة النقابية الفلسطينية . وما اشرافه على
تكوين نقابة سائقي التاكسيات بالقدس ، الا
امتدادا لنشاطه السياسي المعادي للشعب ، كما
انه يأتي ضمن اطار محاولات البورجوازية العربية
الفلسطينية لاحتواء الطبقة العاملة وحركتها
النقابية .

وأخطاء المعلومات والإعلام تكاد لا تحصي في هذه
المذكرات ، فصاحب المذكرات يسمي اللجنة العربية
العليا التي وافقت على حضور مؤتمر لندن عام
١٩٣٩ بالهيئة العربية العليا (ص ٤٤) . كما
يسمي المشروع الإنشائي بمشروع موسى العلمي
(ص ٤٨) . وربما كان المؤلف قد نسي اسم
المشروع ، فلجأ الى تسميته باسم صاحب فكرته
والمرشرف على تنفيذه . وفي مكان آخر يذكر المؤلف